الديمقراطية والمشروع الوطني العراقي: علاقة ممكنة

د. أحمد عدنان عزيز الميالي

د. أحمد عبد الهادي زعيري

الملخص

يستهدف هذا البحث اعادة وبث الروح بالمشروع الوطني العراقي بعد ان افل في ثنايات واقع سياسي واقتصادي وخدمي مزري كانت له نتائج عكسية على المشهد العراقي، واوحى للجميع ان هنالك قصور في بنية الشعب العراقي دينيا ومذهبيا وقوميا واثنيا في عدم الاستجابة للفكر الديمقراطي ، هذه الدراسة تدحض تلك الفرضيات لتحل بدلا عنها فرضية : ان العراق من الممكن ان يعود لاعبا بارزا للدور الموازن في المنطقة وأنموذج للديمقراطية اذا ما تبنت النخب السياسية الحاكمة مشروعا وطنيا يطمئن اليه الجميع. وهي فرضية اثبتت الدراسة امكانية تحقيقها من خلال الاعتماد على عدة مناهج كالتاريخي والتحليلي واهم من كل ذلك المنهج الاستقرائي.

اما هيكلية البحث فانقسمت الى ثلاث محاور: تناولنا في المحور الاول، تلازم التعددية بالوحدة الوطنية، اما المحور الثاني: احتواء الاستقطاب وتحقيق النصاب الوطني، اما المحور الاخير : استئصال امراض الديمقراطية، ثم خاتمة وتوصيات.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/406-422

Summary

The purpose of this research re-transmit the spirit of national project of Iraq after the waffle in tnayat political reality, economic and service-mzari had an adverse effect on the Iraqi scene, and inspired everyone that there are deficiencies in the structure of the Iraqi people, religiously and ideologically, nationally and ethnically in the non-response of democratic thought, the study refutes those hypotheses to be replaced instead by a hypothesis: that Iraqi could return to a prominent player for the role of stabilizer in the region and a model of democracy if the ruling political elites have adopted a national project reassure him everyone. It is the premise of the study proved the possibility to achieve by relying on several platforms kaltarue and analytical and most important of all, the inductive method.

The structural find vanksmt to three axes: we dealt with in the first axis, inherent pluralism of national unity, while the second axis: the containment of polarization and achieve national quorum, and the last axis: the eradication of diseases of democracy, then the conclusion and recommendations.

مقدمـــة

ان الانتقـــال مـــن التســـلط والشـــمولية الـــى الديمقراطيـة، ومـن الفوضـى الى النظـام لـيس بالعمليـة السـهلة، فهـذا الانتقـال يواجـه تعقيـدات شـديدة، ويتطلـب تغييـر جـذري للقـيم السـائدة وللأنمـاط الاقتصـادية والاجتماعيـة الدارجـة، فضـلا عـن بنـاء حكم المؤسسات.

ولكي يصبح النظـام الـديمقراطي ممكنـا، لابـد وقبـل كـل شـيء ان يبنى على ثوابـت تتسـم بالرسـوخ وتمتلـك قـوة وجدانيـة تجعلهـا غيـر خاضـعة للمسـاءلة ويقبلهـا الجميع، مهما اختلفوا حول اي شيء اخر.

الديمقراطيـة تفتـرض ان النظـام قابـل للوجـود بوجـود الدولـة، تسـتمد وجودهـا مـن وجـود شـعب متفـق على مبـادئ كبرى ترمـز لوحدتـه يعبـر عنـه بكيـان اجتمـاعي وسياسـي متجـانس، يـؤدي الى صـياغة ثوابـت يقـوم عليهـا وجود شعب واحد[1].

لـم يسـعف النظـام الـديمقراطي الجديـد الشـعب العراقي ولـم تعمـل الحكومـات المنتخبـة على اعـادة بنـاء الهويـة الوطنيـة، ممـا اسـهم بشـكل كبير في بـروز خطـوط الخلـل بـين المكونـات القوميـة والدينيـة، لـذلك كان هنـاك عجـز فـي معالجـة المشـاكل والمعضـلات الاجتماعيـة والاقتصـادية والامنيـة، كـان فـي جانـب منهـا بسـبب الفسـاد، وفـي جانـب اخـر دور الـدول الاقليميـة فـي

[1] - جابر حبيب جابر، موحدون لكن بالشعارات فقط، جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد ١١٩١٢، ص رأي ٧، ٢٠١١.

تصدير وتمويل الارهاب، لتعميم الفوضى وخلق بيئة غير قابلة للعلاج [٢].

المشروع الوطني العراقي لابد ان يرتكز على حقيقة منسجمة مع الخريطة السياسية التي وضعت للعراق الجديد في مؤتمرات صلاح الدين واربيل ولندن قبيل اسقاط النظام السابق، والقائمة على واقع لا يستطيع اي احد من السياسيين اليوم تجاوزها او الاستغفال عنها، والتي تنص على ان العراق لا يحكم بحزب وقومية او مذهب.

ولابد ان يضع هذا المشروع الوطني نصب اعينه مطالب المواطن العراقي الذي لا يأبه اذا ما كانت الحكومات تتشكل وفق معيار توافقي او اغلبية او مشاركة، بقدر ما يريد الحصول على امنه ورفاهيته وضمان حرياته وتماسكه الاجتماعي وسمعة بلده في المحافل الدولية التي تحترم المواطن العراقي اذا ما تحققت مطالبه وترسخت تجربته الديمقراطية، اذ يملك العراق ثروة نفطية هائلة وثروة سكانية متعلمة ومنتجة، تجعله اقرب لامتلاك ولعب دور فاعل على المستوى الاقليمي والدولي، وهذا لا يتحقق الا ببناء مشروع وطني عراقي موحد.

هذا التصور يضع امام النخب الحاكمة والمؤثرة القبول بهذه المعادلة الواقعية التي توازن بين المواطن كأولوية والالتزامات بالمواثيق والاتفاقات السياسية المحلية والدولية التي اتفقت عليها هذه النخب بان المعارضة، حتى تنضج التجربة السياسية بنسقها الديمقراطي.

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها : (ان العراق من الممكن ان يعود لاعبا بارزا للدور الموازن في المنطقة وأنموذج للديمقراطية اذا ما تبنت النخب السياسية الحاكمة مشروعا وطنيا يطمئن اليه الجميع).

اما منهجية البحث، فسنعتمد على عدة مناهج وفق مقتضيات البحث، كالمنهج التاريخي قليلا، والمنهج التحليلي، والمنهج الاستقرائي، للوصول الى مطابقة المضمون مع عنوان البحث والفرضية.

اشكالية البحث فتقوم على تحقيق مقاربة صعبة. وهي موائمة حجم التحديات التي هي بمثابة تهديدات كبرى، مع امتلاك العراق المقومات والقدرات التي تؤهله لبناء مشروع وطني وحدوي يضع البلد على اعتاب الاستقرار الداخلي وتحقيق عمق استراتيجي خارجي.

اما هيكلية البحث، فستتمحور حول ثلاث محاور اساسية، المحور الاول : تلازم التعددية بالوحدة الوطنية، اما المحور الثاني: احتواء الاستقطاب وتحقيق النصاب الوطني، اما المحور الاخير : استئصال امراض الديمقراطية، ثم خاتمة وتوصيات.

[٢] - رضا محمد حرب، العراق ما بعد دولة البغدادي، لاعب جيو ستراتيجي وشراكة متكافئة، مجلة ابحاث استراتيجية، بغداد، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد٩، ايار ٢٠١٥، ص، ١٠.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/406-422

المحـــور الاول : تـــلازم التعدديـــة بالوحـــدة الوطنية

هنـاك سـؤال مصـيري يطرحـه واقـع العـراق بوضـوح عـن قـدرة القـوى السياسـية في اقامـة دولـة جامعـة تعدديـة ديمقراطيـة مسـتقلة، تعتمـد المركزيـة في حـدود ضـرورة الحفـاظ على فكـرة الدولـة ودورهـا ومعناهـا، باعتبـار ان وحـدة الدولـة هي ضـرورة وضـمانة اساسـية للامركزيـة، والا تحولـت الدولـة الـى تعـدد انفصـالي في الكيانـات التي لابـد ان تتقابـل وتتنـاحر بمقتضـى انظمـة المصالح المتعارضة.

الاجابـة عـن هـذا السـؤال ترتكـز على ان الوحـدة والتعـدد ليسـا متضـادين، بـل ان الوحـدة السـليمة هي التـي تبـدأ مـن الاعتـراف بـالآخر، وجـودا وفكـرا، لا للانحبـاس المتبـادل، وانمـا لانطلاق فعـل تواصـلي حـواري ينمـي المشـتركات ويحـدد نقـاط المغـايرة ويسـعى نحـو مراكمة مستوى الفهم والاعتراف.

كمـا ان الاخـتلاف والتنـوع والتعـدد (المشـروع) هـو الـذي لا ينقطـع او ينفصـل عـن مفهـوم الوحـدة، وانمـا يجعـل مـن الاخـتلاف في المواقـف والقناعـات وسـيلة لإنجـاز المفهـوم الحضـاري للوحـدة الوطنيـة، القـائم على احترام التنـوع ومراكمـة قـيم التسـامح وحقـوق الانسـان في المحيط الاجتماعي والسياسي.

الوحـدة لا تعنـي تغييـب التنـوع والتعدديـة والاخـر، فالتسـلط والتفـرد لا ينـتج وحـدة، انمـا احتقانـا وتـوترا وطائفيـة، والاخيـرة تعنـي تغليـب الـبعض على الكـل والطرف على الوسط والخاص على العام.

امـا التعدديـة المنضـبطة، فهي تؤسـس لحالـة وحدويـة فعالـة، وذلـك لأنهـا مفتوحـة وتواصـلية مـع جميـع القـوى والتعبيرات السياسية والاجتماعية [٣].

ان مشـروع الوحـدة الوطنيـة للدولـة لا يعني تكـريس المركزيـة الشـديدة الضـاغطة، لأنهـا لا تعنـي نفـي الاختلافـات القوميـة والاثنيـة والمذهبيـة، وانمـا تعنـي احترامهـا وتـوفير الاسـباب الموضـوعية لمشـاركتها الايجابية في الفعل السياسي.

الثقافـة العراقيـة وشـواهدها التاريخيـة تقبـل التعدديـة في اطـار الوحـدة دون ضـواغط، وحتـى الان مفاعيـل التعدديـة والاخـتلاف اسـهمت بشـكل كبير بمنـع احتكـار السـلطة في يـد واحـدة، نحتـاج ترشـيد التعدديـة في سياق الوحدة الوطنية [٤].

ولابـد مـن الاتفـاق على ثوابـت لوضـع الاسـاس الاول والجـذري لمفهـوم الوحـدة الوطنيـة، اهـم هـذه الثوابـت هـو القناعـة السياسـية بإقامـة نظـام ديمقراطي عـادل، اذ تـوفر لنـا الديمقراطيـة مناخـا مهمـا لموائمـة الوحـدة والتعدد.

لكـن رغـم هـذه الفـرص المتاحـة لتكـريس سـردية الوحـدة الوطنيـة في منـاخ ديمقراطـي، الا ان هنالـك تحـديات تـؤخر اسـتثمار هـذه الفـرص. اولهـا : ان النخبـة السياسـية غير متفقـة على قواعـد النظـام الحـالي الـذي نعمـل بموجبـه، يتحـدثون (النخبـة) عـن الثوابـت الوطنيـة، لكـن هـل بإمكـان اي مـنهم ان يقـول لنـا مـاهي بالضـبط ؟ الاجابـات سـتختلف ! ايضـا هـم غير متفقـون

---

[٣] - محمد محفوظ، التعددية والوحدة.. اية علاقة، جريدة الرياض السعودية، صفحة مقالات اليوم/ ٨، في ٢٠١١/١٢/١٢.

[٤] - هاني فحص، العراق سنيا او شيعيا بين الدين والوحدة والتعدد، جريدة السفير اللبنانية، العدد ، ص١٢١٢٠، ١٤، ٢٠١٢/٢/٢٨.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/406-422

على تعريف الامة العراقية وهي مستلزم مهم من مستلزمات الديمقراطية وثابت اصيل لأي مشروع وطني ديمقراطي، بل هم غير متفقون ما اذا كان العراق اصلا امة قائمة بذاتها، ام جزءاً من امة اخرى او تجميع لطوائف واثنيات لا رابط بينها، وليس هنالك اتفاق ايضا حول ماهي اولويات البلد، وماهي اخطر التحديات التي تواجهه ومن هو الصديق والعدو. نظرة بسيطة على السياسة الخارجية للعراق تكشف وبشكل مؤلم اننا بلد لديه عدة سياسيات خارجية تتعدد بتعدد قواه السياسية ومشاربهم وميولهم، ولذلك في كل مرة مواجه تحديا خارجيا ننصدم بالعجز عن تجاوزه بشكل موحد عدا نسيانه او توظيفه للمضاربة السياسية [٥].

وينسحب الامر نفسه فيما يخص السياسة الداخلية، فهناك خلاف حول الدستور، فهو ليس موضع اتفاق، ويؤول وفق المصالح الخاصة سياسيا، ولا يوجد توجه لتعديله وفق ثوابت الوحدة الوطنية مع امكانية ذلك، بل ان النكتة المبكية ان الطبقة السياسية منذ عشرة اعوام، فشلت في الاتفاق على علم جديد واحد للعراق، وفشلت في الاتفاق على نشيد وطني جديد، مازال الشعب يردد نشيدا وطنيا غير عراقي، اذ هناك عجز سياسي على الاتفاق حتى على الجوانب ذات الطابع الرمزي.

اما المواطن العراقي، فهو يشعر بالوحدة لكن وفق الشعارات فقط، اذ بعد زمن طويل من الخضوع للأدلجة ولحكم الشعارات ولنظام امني يفرض عليه ان لا يبوح بمشاعره الحقيقية سياسيا، بات عاجزا ان يصنع فكرة ويصنع تصوراته بمعزل عن لغة الشعارات [٦].

لابد ان ندافع عن التعددية في سياق الوحدة الوطنية، هناك توجه لتدمير القيم في المجتمعات العربية بسب عوامل داخلية وخارجية، عملت على الغاء ادوات التواصل والفهم مع الاخر الذي يمتلك قيم مماثلة، هناك مشروع لإعادة انتاج الحرب الاهلية في النسيج الاجتماعي والسياسي، عبر دلالة واحدة هي الاستتباع والانقياد عبر تكريس الفكر الواحد والرأي الواحد والتفسير الواحد والولي الواحد، اي خلق الاستبداد الفكري والروحي [٧].

لا يمكن تجاوز الوضع الراهن ووقف جدلية اشعال الحرب الاهلية في العراق، من دون العودة الى تأسيس المجتمع وتوحيده، ومحور هذا العمل اعادة بناء المرجعية الاجتماعية، اي منظومة القيم المشتركة التي تجسد الحد الادنى من التفاهم الاجتماعي، ولن يكون لأي منظومة القدرة على انتاج مرجعية اجتماعية مالم تستبطن مبدأ التعددية الذي يعكس تطلعات المواطن وطموحاته.

ان التعددية والاعتراف بشرعية اختلاف وجهات النظر هو الشرط الاول لبدء اي حوار، كما ان تكريس التعددية وتحويلها الى قيمة اجتماعية قابلة للحياة في المناخ السياسي، هو الشرط الثاني للوصول الى نتائج فاعلة لهذا الحوار ،الذي لابد ان يوصلنا الى مغادرة

[٥]- جابر حبيب جابر، موحدون لكن بالشعارات فقط، جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد ١١٩١٢، ص رأي ٧، ٢٠١١.

[٦] - المصدر السابق، صفحة :رأي ٧.

[٧] - برهان غليون، دفاعا عن التعددية، مجلة النور، لندن، العدد ١٧٩، ٢٠٠٧، ص، ١٢.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/406-422

عقلية الاقصاء والاستئثار السياسي والفكري، حتى نصل الى مرجعية واحدة ضامنة للتعدد، عبر انتاج قيادة وطنية جديدة ونخب سياسية وفواعل اجتماعية جديدة

لا تعني التعددية الاعتراف بالأخر او التسامح مع وجوده فحسب، ولا تقتصر على القبول به او صرف النظر عنه، انما تتطلب اكثر من ذلك الاعتراف بمشروعية فكره والمنطلقات التي يقوم عليها، حتى لو اننا لا نؤمن بها ونعتقد بها، التعددية تعني الاقرار في ان احتمال الخطأ كامن في اي نظر : رأيي صواب يحتمل الخطأ[٨].

الحلول ليست مستحيلة، تجاوز هذه التحديات وتطبيق فرص الوحدة والتعددية والديمقراطية، يحتاج فقط التصميم بتطبيق الديمقراطية كنظام سياسي واجتماعي، والاتفاق على تكريس السرديات الكبرى لثوابت الوحدة الوطنية واحترام طموحات الجميع بكل تمظهراتهم وترسيخها بفواعل النظام السياسي مقدمة على المصالح الضيقة الفئوية، احترام صيغ الديمقراطية، وخصوصية الواقع العراقي ممكنة وليست استحالة.

لابد من تحمل المسؤولية والارتفاع على مشاعر الاحباط وعدم السير وراء غريزة الربح والمكاسب والتفوق الفئوي وهذه المسؤولية لا يتحملها المواطن بل يتحملها القادة السياسيين والزعماء الاسلاميين الكبار، الذين يفكرون بمصير البلاد والعباد ولا يكتفون فقط بالتفكير بمكاسبهم السياسية الخاصة، حتى نستطيع تحقيق التلازم الضروري بين التعددية والوحدة الوطنية بعد ان نستكمل النصاب الوطني وتجاوز الاستقطاب والذي سيكون موضوع المحور الثاني.

المحور الثاني : احتواء الاستقطاب وتحقيق النصاب الوطني

من المهم القول ان التوجهات الدينية والاثنية والمذهبية والقومية في النسق السياسي لا تمثل في حد ذاتها فكرا رجعيا معاديا للحداثة والديمقراطية.

لابد ان تكون هناك نظرة حيادية ونزيهة تجاه هذه التوجهات في ظل النظام الديمقراطي، السؤال الاساس هنا، كيف نتعامل في اطار ديمقراطي مع المجموعات السياسية التي تستقي اجنداتها السياسية من المنظومات المبدئية والاخلاقية للأديان والمذاهب والقوميات؟ والسؤال الحاسم، هل ان الاحزاب الدينية والقومية تقبل الديمقراطية ؟ ما هو موقفها منها على الصعيد العملي وليس النظري؟ هل تمارس هذه الاحزاب والكيانات الديمقراطية داخل تنظيماتها؟[٩].

انني على قناعة بان العلاقة بين التوجه الديني والقومي، والمعتقدات الديمقراطية، علاقة ممكنة.

رغم ان هنالك من يذهب الى خلاف هذا بل يتصور ان البلدان العربية او الفكر العربي المعاصر لا يمتلك القدرة على الاستجابة الى موضوعات المعاصرة والحداثة، وتوقف الانتلجنسيا العربية عن التفكير،

[٨] -المصدر السابق، ص١٢.

[٩] - غيدو فيسترفيلي، الاسلام السياسي والديمقراطية، جريدة الاتحاد الاماراتية، ص ١٥، ٢٠١٢/١/١٦.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/406-422

بل اضراب الانتلجنسيا عن التفكير، وتم وضع اشكالية للحداثة في الثقافة العربية بانها مجرد مثاقفة لولا الحداثة الغربية، بمعنى ان التراث العربي والاسلامي يعتاش على ثقافة الاسلاف وقد رأى النور عقب صدمة اللقاء مع الغرب ومن جراء الاحتكاك بالآخر[١٠].

وهذا التصور لابد من مساءلته كونه يمثل نمطا تقليديا من الصور والافكار الخاطئة والشائعة في المخيال العربي، اذ من الخطأ النظر الى الثقافة العربية من منظور واحد فقط يختصرها في بعدها الديني وحده، هذا وهنالك تعددية دينية ومذهبية وطائفية ورسوخ التسامح والتعارف والتعايش بين مختلف الملل والنحل في بعض المجتمعات العربية، وما يربكها هو الاطار السياسي، اذ لابد من مقاربة هذه الاشكاليات الفكرية الصعبة والتحديات التحديثية القابلة لتمكين العلاقة بين القديم والثابت مع الحديث والمتغير[١١].

ويمكن للفكر العربي بنسقه السياسي ان يلعب دورا مهما اليوم في فضاءات الديمقراطية والمعاصرة والحداثة، اذا ما تمكن المسلمون معاودة الوعي بالتعددية المؤسسة لدينهم، ان الاسلام بما يملك من قدرة على التآلف والتكامل يستطيع ان يساعد الانسان المعاصر على التموضع في عالم المظاهر والتعدد عبر اعادة اكتشاف وعيه الموحد مع احتواء كل موجبات التعدد[١٢].

وكذلك ممكن الرد من خلال مقاربة الديمقراطية مع الاسلام كدين، اذ ان الديمقراطية تقع نظريا في نظام الافكار الاسلامي العام المقاصدي، ولا تتعارض مع قيمه، اما انها محكومة منشأ بسياق حضاري مختلف، فهذا ظلم للإسلام الذي كان شوريا في الواقع، بصرف النظر عن الخلاف في فهم آيات الشورى في القرآن الكريم، الى ذلك فان الاختلاف الحضاري لم يكن يوما حجة للمسلمين للقطيعة مع الاخر، والا كيف انتشر الاسلام واخترق الحضارات لو لم يكن متفهما لها، وموسعا لشراكة معرفية وتاريخية مع منجزاتها ؟[١٣].

لقد اصبحت الديمقراطية نمطا معروفا ومقبولا لدى المسلمين، حتى وان كانت بها ابعاد اسطورية وطوباوية، ونلاحظ الان في المجتمعات الاسلامية ظهور مطالبات بمفاهيم تحقيق دولة القانون والحريات العامة والشفافية والمجتمع المدني والتحديث..، وغيرها من القيم الحداثوية التي انتجتها الديمقراطية، فاستحداث الديمقراطية والمطالبة بها ستؤمن التهدئة الضرورية لقبول تغيير الحالة الدينية وتجذرها نحو الانفتاح والتجديد على مستوى التصورات والتوجهات السائدة، ويمكن للديمقراطية وفق هذه المقاربة ان

---

١٠ - جورج طرابيشي، هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية،، بيروت، دار الساقي، ص ٦٥، ٧٦، ٩٥، ٩٦.

١١ - جورج قرم، الفكر والسياسة في العالم العربي، ترجمة : حسن ولد المختار، فرنسا، دار لاديكوفرت للنشر، ٢٠١٥، ص ١٣.

١٢ - اريك جوفروا، عالمية الاسلام، الشريعة تؤسس لمبدأ الاختلاف في الرأي، مجلة النور، لندن، العدد ١٧٩، ٢٠٠٧، ص، ٦٢-٦٣.

١٣- هاني فحص واخرون، الاسلام المعاصر والديمقراطية، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠٠٤، ص ٩.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/406-422

تثبت مزاياها الايجابية لتتحقق في المجتمعات الدينية [١٤].

ستظل المجتمعات الاسلامية تعاني مشكلات خطيرة طالما استمر الاستغراق والانعزال في دائرة الخصوصية الاسلامية او الدينية، بلا اجتهاد او تجديد، والنظر الى تجارب الاخرين كهرطقة مرفوضة، تتعارض مع الفقه والدين والتراث، وطالما استمر التعامل مع التجربة التاريخية الاسلامية بمنأى عن الوعي النقدي، اذ لا مناص من نقد الماضي في تجربته السياسية المفعمة بالصراعات، وفي نقد مفاهيمه السياسية التي كانت تشرعن لكل اشكال العنف والاضطهاد، رغم سماحة الاسلام وعلو قيمه كما لا مناص من نقد التجربة الراهنة التي قادتها قوى عسكرية ومدنية، وحدوية وانعزالية، طائفية وقبلية، لتحرير الانسان المعاصر في المنطقة العربية والاسلامية، من المفاهيم الايدولوجية والممارسات السلطوية القهرية، والسلوكيات الاقصائية التدميرية، ليكون جماع التجارب، التأسيس لفكر سياسي جديد، يكون الانحياز فيه للإنسان وحقوقه، ولقيم التعدد والتنوع والقبول بالأخر والمختلف في اطار الجماعة الوطنية، ويتحول الولاء للجماعة الوطنية، وليس للجماعات العصبية الصغيرة القومية او المذهبية [١٥].

يمكن لبلدان التحول الديمقراطي ان تبرهن على ذلك بشكل عملي، والتجربة التركية لازالت شاخصة، فهناك اصبح حزب العدالة والتنمية رغم كل الامور التي يمكن انتقادها، اقوى قوة سياسية في البلد وهو حزب لديه جذور اسلامية قوية وفي نفس الوقت ذاته شعوره بالالتزام بالمبادئ والخيارات الديمقراطية.

في العراق هناك اعتراف بالديمقراطية من قبل الاحزاب الدينية ليس في ادبياتها لكن على مستوى المشاركة في العملية السياسية بعد ٢٠٠٣، لكن هل هنالك اعتراف بسيادة القانون والمجتمع التعددي والتسامح الديني، والحفاظ على السلم الداخلي والخارجي،، مع الاخذ ضرورة قياس الاقوال بالأفعال؟

هذه الاحزاب تقر بالديمقراطية والتعددية كإطار سياسي لمشاركتهم بالعملية السياسية، لكن لازالت عملية مصالحة التقاليد والهوية الدينية والقومية مع متطلبات الديمقراطية مؤجلة.

هذه الاحزاب تحتاج الى تحديث على مستوى الكوادر والقيادات والممارسات التنظيمية، وتحتاج لجان تطوير تجسر الهوة الفكرية على المستوى العملي مع الديمقراطية، لابد ان يكون هناك حوار ودعم للتغيير المستدام في سبيل الوصول الى مجتمع تعددي ديمقراطي موحد.

سؤالنا الاخر لهذه الاحزاب والكيانات عن قدرتها وارادتها في اقامة دولة واحدة، مضطرة في زمن العولمة الى اقامة علاقات متوازنة اقليميا ودوليا، طلبا للسلامة واحرازا للشروط مع دول قد تتقاطع معها فكريا وايدلوجيا، علاقة المبادئ والمصالح ؟.

اننا بحاجة الى قراءة موضوعية للانقسام السني الشيعي والكردي في العراق. فيما يخص السنة، لابد ان نفهم اسباب افقاد نخبهم السياسية لأهليتهم في بناء الدولة منطلقين من ضرورة تفنيد الادعاء بان

[١٤] - عبده الفيلالي الانصاري، الاسلام المعاصر والديمقراطية، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠٠٤، ص ١٣٨-١٣٩.

[١٥] -ابراهيم العبادي، الاسلام المعاصر والديمقراطية، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠٠٤، ص ١٦٥-١٦٦.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/406-422

دولة ما قبل ٢٠٠٣، قد كانت دولة سنية، بل الذي كان هو شكل دولة استبدادي اهم مضامينه الغاء الدولة بالسلطة [١٦].

وعلينا ان نتأكد بان الاكراد سيندمجون ضمن الكيان العراقي تحت مظلة الهوية العراقية، ويغادرون مطالبات الانفصال والتحدث بلهجة كردستان بدل العراق ، ويطبقون النظام الاتحادي بسياقه الديمقراطي فدراليا، مع احترام طموحاتهم واحلامهم في الاستقلال.

وعلى الشيعة ان يغادروا خطاب المظلومية وهواجس القلق من التكفير من الاخر، ونسيان قضية التهميش التاريخي على مستوى ادارة الدولة ومسك السلطة.

على هذه القوى ان تؤمن بالديمقراطية وتكون هادفة الى تظهير ان الاشكالية ليست مذهبية او قومية، بل هي اشكالية سياسية [١٧].

لكن الى الان هنالك تموضع في الاشكاليات الفرعية في الفعل السياسي يلغي ملامح الدولة العمومية، لأن الدين والقومية عندما يتشكل سياسيا او حزبيا فانه يذهب الى اطار تموضعه الحصري المذهبي والايدلوجي، فلا يقوم الا على التعصب الذي هو نفي حتمي ونهائي للآخر الديني والقومي..، حتى او كان خطاب الوحدة هو الرائج والمعلن، فان المضمر والحقيقي هو التموضع المذهبي والعنصري، والذي من اجل ان يبرز نفسه سياسيا يوغل بعيدا في تسليح عمارته بالايدلوجيا الانفصالية المتحقق منها او المصطنع.

واذا كان هناك مسار وحدوي معقد ولا سياسي، فان الوحدة الشيعية والسنية والكردية التي يمكن ان تتحقق هي اقرب الى الحالة التضامنية المؤقتة، وهذا لا يلغي احتمالات الانقسام والصراع لاحقا، خصوصا ان المتحقق من النصاب الوحدوي السني والشيعي والكردي في العراق حاشد بالألغام القابلة للانفجار في اي لحظة [١٨].

لا ديمقراطية ناهضة دون مشاركة فعلية لكل القوى الوطنية ولا حكم مستقيم دون ان تكون المشاركة جماعية، الان نحن نحث الخطى البطيئة تجاه هذه التصورات والطرق امام الديمقراطية ليست معبدة، لان هناك من يؤمن بخلاف ذلك، لابد ان نغادر حكم الاغلبية والكثرة او عقدة الاقليات وتهميشهم لابد من مشروع وطني يحضن الجميع ويحقق المطالب للجميع [١٩].

لكن اذا كانت القوى السياسية الحاكمة في مواقع صنع القرار لم تثبت نيتها وجدارتها في الحفاظ على الامل، فان المرجعيات الدينية قادرة على ذلك ولا نشك في عدالتها ونزاهتها وحرصها على كرامات المواطنين والوطن وهناءة عيشهم، وبدأ هذا فعلا الان، اذ تحولت اعتراضات المرجعيات الدينية من السر الى العلن، هنالك رغبات مشروعة للمرجعيات الدينية في النهوض بالعدالة والنزاهة والتنمية والديمقراطية والشفافية وتطبيق القانون وفصل السلطات واولوية الامن، نحتاج ان نستثمر هذه الرغبات الى فعل

[١٦] - هاني فحص، العراق سنيا او شيعيا بين الدين والوحدة والتعدد، جريدة السفير اللبنانية، العدد ، ص١٢١٢٠، ١٣، ٢٠١٢/٢/٢٨.

[١٧] - المصدر نفسه، ص ١٣.

[١٨] - المصدر السابق، ص، ١٣.

[١٩] - ياسين النصير، يتعين عليك ان تحسب لي حسابا، مجلة المشهد ، بغداد، العدد٢٥، ٢٠١٠،ص ٦٩.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/406-422

تغييري، والمرجعيات قادرة على ان تجد في كل المناطق والطوائف والاثنيات حاملا اجتماعيا وطنيا لها، اوسع في قاعدته من مجموع قواعد القوى السياسية، نحتاج الى ان نحول هذه الرغبات والمطالبات الى حركات ضاغطة منظمة من اجل التصحيح والتغيير، وهذا سينجح لان المرجعيات الدينية غير متهمة كونها لا تحمل مشروعا سياسيا خاصا، وهذا من اهم مؤهلاتها للفعل.

اذا كانت المرجعيات تحتاط على طريقتها ولها نسق خاص في التعبير عن مواقفها السياسية بشكل غير مباشر، فان شأنها اليوم يحتاج ان المرجعيات القوة الرافعة للمشروع الوطني العراقي وتحقيق النصاب الوطني، ولابد ان تملأ الفراغ الذي يتسع ويتعمق ويهدد الجميع. ان المرجعيات الدينية اثبتت انها تملك مقومات اقامة الربيع الديمقراطي العراقي، كما اختبرنا هذا فيها في اكثر من مناسبة في تاريخ العراق [٢٠].

لابد ان يتوقف تجاهل الطبقة الحاكمة والقوى السياسية الفاعلة للمواطن العراقي، ولابد ان يتنازل الكل للكل وصياغة مشروع وطني ديمقراطي جديد، تقسيم العراق وتفتيته ليس حلا، وان كانت الاوضاع تسير باتجاه هذا الخيار ضمن صراع الارادات المفتعلة، وهنالك من يرفض التقسيم لكن عليه ان يحسن المحافظة على الوحدة، او ان يستكمل نواقص الوحدة التي باتت مفقودة بين المكونات بفعل القيادات السياسية التي تشترك بأسقاط الدولة العراقية من خلال مشاركتها بالعملية السياسية بهذا التصورات والخيارات السلبية.

المحور الثالث: استئصال امراض الديمقراطية

امراض الديمقراطية تتأتى من وجود ازمات الانتقال من الشمولية الى الديمقراطية، اذ لكل ديمقراطية توترات داخلية وتحديات خارجية تحارب هذا الانتقال خصوصا من الانظمة الشمولية المجاورة لبلدان الانتقال الديمقراطي.

الانظمة السياسية الديمقراطية التي يمثلها النظام البرلماني تعاني من امراض وانحرافات، وهذه الامراض نظرا للتنافس الحزبي العميق بين الاحزاب والكيانات السياسية، اذ ليس من السهولة الممكنة تشكيل حكومات ائتلافية متناسقة، واذا تشكلت سرعان ما يدب الخلاف بين اعضائها، وبالتالي تدور العملية السياسية في حلقة مفرغة.

ان الديمقراطية اذا زادت عن الحد على المستوى السياسي والاجتماعي، ستؤدي الى عيوب جسيمة لهذا النظام، فالتقاطع السياسي والتنافس الحزبي والمصالح الضيقة ستطغى على المصالح العامة، وبالنتيجة ستعاني الديمقراطية من انقطاعات لا نهاية لها تؤدي في النهاية الى شلل تام للنظام السياسي.

لقد اوضح روزنغالون امراض الديمقراطية كنتاج عن توتراتها الداخلية، فأول هذه الامراض يتعلق بالصدام بين الجانب الاجرائي والجانب القيمي، وهنا ستواجه الديمقراطية مخاطر الارجاع، وهو استقواء

[٢٠] - هاني فحص، مقومات الربيع العراقي مجلة الاسبوعية، بغداد، مؤسسة خندان للنشر، العدد ٢٥٠، كانون الاول ٢٠١٢ ص ١١.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/406-422

الانظمة الاوتوقراطية المسقطة والمغيرة من جديد، انه تصادم القيم الديمقراطية مع القيم الابوية والجماعية وقيم الوصاية المطلقة، وهذا يؤدي الى انحراف في الديمقراطية، نتيجة هذا التصادم بين القيم التمثيلية واجراءات اعادة انتاج البنية التسلطية والاستبدادية وهذا هو المرض الاول للديمقراطية الذي لابد من استئصاله.

اما الوجه الثاني لمرض الديمقراطية، يتعلق بالبنى المؤسسية للديمقراطية التي من دونها لا يمكنها ان تتخذ شكل الاستمرارية والاستقرار، والواقع ان بناء هذه القاعدة المؤسسية يحتاج الى مسار طويل ومستويات وتوازنات عصية وهي التحدي الاكبر والاخطر في التجارب الديمقراطية الوليدة.

اما المرض الثالث، فيتعلق بالقوى السياسية الشعبوية ذات الخطاب السياسي المشتت، والتي لا تقبل بالحوار والتفاهم، وتعتاش على الديمقراطية عبر ابواب التأزم والاضطراب، ويستند الخطاب الشعبوي انجرافه نحو التجييش الطائفي ودغدغة شعور الشعب بخطاب يلامس خصوصياتها الثقافية حصرا والتركيز على الهوية العنصرية، لا كتلة اجتماعية متنوعة، وهذا يستتبعه محاولات لتقديس الزعامات – البطل – نموذجا للقيادة السياسية- كمحاولة لاستبدال آلية الانتخاب، بديناميكية الاجماع والتزكية والتماهي مع الرمز المقدس [٢١].

خلاصة القول ان الديمقراطية حاجة ضرورية لكنها مملة ومحبطة، اذا لم يتم استئصال امراضها وتقويم انحرافاتها.

على اساس ذلك فان الديمقراطية في العراق المعاصر، وهو يدخل حقبة التحول والانتقال، هي بمثابة المهدوية المنتظرة للخلاص والانقاذ من واقع متأزم بالتجزئة والتخلف والارهاب والتبعية والهيمنة وبقايا الاستبداد. لكن ان اول الحقائق التي نلتمسها في عراق اليوم هو عدم قبول غير الديمقراطيين بالديمقراطية وهم كثرة ؟ وهم عقلا وسلوكا لا يهضمون الديمقراطية. وخصوصا اذا ما حددنا مفهوم الديمقراطية على انها اعتبار الانسان قيمة بحد ذاته، وحقه فردا وجماعة في التعبير عن رأيه وفي المشاركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من اجل تحقيق تقدمه وسعادته ونهضة الوطن ورقيه [٢٢].

التجربة العراقية الحالية وابان التحول الديمقراطي تعاني من امراض في التطبيق، فهناك ثقافة خضوع لا ثقافة مساهمة في ادارة الشأن العام وحتى على مستوى الفكر والقيم والمعتقدات ، وهذا اول مرض او معطل تعانيه الديمقراطية في العراق.

واشكالية تكريس ثقافة الخضوع ومغادرة ثقافة المساهمة، ادت الى التعامل مع التنوع في العراق على

[٢١] - السيد ولد اباه، انحرافات الديمقراطية، موقع الجنوب، مقالة على الشبكة العنكبوتية، ٢٠١٣/٧/٢٤. http://eljanoub.com.

[٢٢] - عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، بغداد، سلسلة تصدر عن جريدة الصباح تعنى بشؤون الثقافة والفكر والادب، ٢٠٠٧، ص ١٠٧-١٠٨.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/406-422

اساس انه تنوع متنافر متنابذ وليس تنوع منسجم، وسيادة ثقافة الحسم بدل ثقافة التسوية.

المرض الاخر للديمقراطية العراقية، متجذر بالقائمين بالشأن السياسي، الذين يعيشون في العصر الحجري للسياسة، العصر الذي يعتمد على التبعية والاملاءات والتقليد او اللجوء الى مرجعيات العرق والطائفة والعشيرة.. وليس الابتكار والابداع، ولان ساسة العراق يهددون العراق بسبب جهلهم او رفضهم لقيم الديمقراطية، وكل ما يجيدوه سياسة الرفض والرفض المضاد بين بعضهم البعض خارج المؤسسات الدستورية وداخلها [٢٣].

المرض الاخر للديمقراطية، هو ان العراق كرس تجربة الاستبداد السياسي، وكرس الخطاب الشعبوي المشتت بعد الاستبداد، وعاش تجربة تحول ديمقراطي لكن في ظل عجز الاليات التوافقية، لان التوافقية تلطف التعددية ولا تؤدي الى زوال مفاعيلها، التي انتجت ازمات وتوترات وتعدد مراكز السلطة، وتصادم مراكز صنع القرار، وتداخل السلطات، وضعف تدهور دور البرلمان لحساب الحكومة [٢٤]، لذلك حل التفرد محل التوافق، وبدأ يضيق الهامش الديمقراطي، ولهذا تحقق في الحالة العراقية تطبيق جزئي لمفهوم الديمقراطية بصيغتها التوافقية فقط، والتي ولدت امراض للديمقراطية في العراق اهمها: غلبة المصالح الضيقة، والولاءات الفرعية على المصلحة العامة، والشحن الطائفي، واذكاء التوتر، وربط المجتمع العراقي سلبيا بالموروثات التاريخية .

هنالك ارتباك في الشخصيات السياسية العراقية وهنالك انقلاب بالأدوار والمواقف وهنالك ارسال بطاقات دعوى للخارج كي يتدخل في الشأن السياسي العراقي الداخلي لصالح شخصيات وجهات معينة، انقلاب الادوار تشهده الساحة السياسية الان في العراق، اذ يظهر الذئب بمظهر الحمل الوديع ويتشكى المذنب والمقصر والمتآمر من غلظة القلب وسوء المعاملة ويتنكر بالبراءة، وهذا من معطلات البناء الديمقراطي في العراق لأنه يستدعي تيارات الطوارئ والعواصف الضاغطة على العملية الانتقالية [٢٥].

هنالك تحجج بعرقلة واستكمال نواقص العملية السياسية ونواقص الدستور والقوانين والخدمات وتحقيق الرفاه العام بسلبية الوضع الامني، كما يتوهم ساسة العراق ان سلبية ترسيخ الديمقراطية والتقدم فيها متعلق بسلبية الوضع الامني، في حين العكس صحيح تماما.

ان اهم مستلزم نستطيع من خلاله استئصال امراض الديمقراطية الجنينية في العراق، هو صناعة الامة العراقية بمعناها الحقيقي والواقعي، لا بمعناها الفوقي المسطح المبني على اساس الشعارات فقط واللحمة المزيفة، فمشروع الامة العراقية لن يتحقق ما دمنا نتصورها مشروعا كلاميا يقوم على البلاغة والاناشيد، وليست مشروعا واقعيا يتطلب بنية تحتية

[٢٣] - المصدر نفسه ، ص ١٤٩-١٨٢

[٢٤] - عصام سليمان، الانظمة البرلمانية، بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة، ط١، بيروت، ٢٠١٠، ص، ٢٩٦.

[٢٥] - عقيل مهدي يوسف، انقلاب الادوار، مجلة المشهد، مصدر سابق ، ص، ٤٥.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/406-422

وتحولا اقتصاديا وبناءً مؤسساتيا، هناك فجوة بين الشعار والواقع، ولازلنا نصدق الشعارات ونستصعب الواقع، ومازلنا عاجزين عن ان نفهم ان مؤشرات السلوك هي الافعال لا الاقوال [٢٦].

الخلل متعلق ايضا بأولويات الطبقة الحاكمة، وكأن الغلبة على الحكم بما يدر من منافع خاصة، هي اولوية هذه الطبقة، وهي التي يدور حولها الصراع والسجال، بما يطال قيم الناس، اذ تحول حكم الحزب الواحد بنظر المواطن العراقي الى حكم عشائر سياسية لا تختلف او تتنافس على الافضل بل تتصارع او تتعاون على الأسوأ، بما يعني للعراقيين انه تم استبدال الاستبداد الواحد، بمشروعات استبداد متناحرة على حسابهم، وهذا قد ينقل الصراع من مقامه التاريخي بين المواطنين والسلطان، الى المواطنين وعدد لا يحصى من السلاطين، وهذا ما بدأ يتضح الان [٢٧].

وكذلك ايضا اهم ما واجه عملية الانتقال الديمقراطي في العراق، هو البناء الخاطئ للعملية السياسية التي كانت اطارا عاما للاستدلال على الظاهرة الحزبية واسرار تنازعها، اكثر من التركيز على الحكومة واسرار تأطيرها [٢٨].

كما ان ما يسهل استفحال امراض الديمقراطية العراقية، هو ان ساسة العراق لحد هذه اللحظة لم يتوافقوا على مقترب ايدولوجي يناغم قوائم ومراسي العراق كدولة وحكومة. الامر الذي جعل العراقيون منقسمين في رؤيتهم للحكومة، فضلا عن هواجسهم في المشاركة فيها في كل مرة، لهذا توسل ساسة العراق بالتوافقية، وبالمعارضة مع المشاركة، وجلد الدولة تحت حجة الفدرالية والتقسيم، وهذا ما فسح المجال بقوة للتدخلات الاقليمية والدولية في الشأن الداخلي العراقي [٢٩].

كما ان من اقوى امراض الديمقراطية استعصاءً هو الفساد، الذي يعد عاملا فاتكا في استقرار المواطن وطموحه، وتقع على عاتق الطبقة الحاكمة ومن يدور في اطارها المسؤولية الاساسية في استحكام وتفشي ظاهرة الفساد في العراق الان، نحتاج الى انتاج سياسات عامة لمواجهة الفساد وتصميم حقيقي واطار قانوني وحقوقي لمواجهة مرض الفساد، ولان الفساد اصبح ظاهرة واسعة وخطيرة فعلاجها قد يكون اشبه بالمستحيل، نحتاج منظومة قيم فاعلة عامة دينية وقانونية لمواجهة الفساد، وانا اتصور ان الهرم السياسي اذا ما بدأ بنفسه، اقصد بان يتطهر ويتنزه ويترفع عن الفساد فالقاعدة ستتعلم الدرس، كما ان الفساد والامن المتردي بالصيغ الارهابية تتعلق بهذه المصالحة العليا للطبقة الحاكمة التي لو التزمت وادت

---

[٢٦] - جابر حبيب جابر، مصدر سابق، ص ٧.

[٢٧] - هاني فحص، مكاشفة او عيدية للعراقيين، جريدة السفير اللبنانية، العدد ١١٩٨٤،ص، ١٧، في ٢٠١١/٩/١٢. وانظر ايضا: عامر حسن فياض، مصدر سابق، ص، ١٨٢.

[٢٨] - منعم العمار، العراق واستحقاق المصير المقبل، بغداد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، ٢٠٠٤، ص، ١٧.

[٢٩] - شيماء تركان ومنعم العمار ،العراق وخطة اوباما " دراسة في حيثيات الاداء الخفي، ، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العددان ٣٩-٤٠، ٢٠١٥، ص، ١٢.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/406-422

ماعليها وصممت على استئصال امراض الديمقراطية، لتمكنا من ترسيخ اطر الانتقال الديمقراطي.

ولابد ان نغادر سباق المظلوميات والتباكي على الماضي ونبدأ ببناء اطار حقوقي يحقق معالجات لمواجهة هذا المظالم التي بدأت تظهر الان اكثر من السابق، لابد من القبول بقواعد اللعبة الديمقراطية رغم كل هذه المؤاخذات والانحرافات والشك في بناء الديمقراطية العراقية، لكن الامل يمكن ان يتجدد والديمقراطية تستحق الانتظار.

الخاتمة و التوصيات

توصلنا بالبحث الى بعض الخلاصات، والتوصيات التي تعبر عن افكار ضرورية لمزاوجة الديمقراطية مع المشروع الوطني في العراق وكالاتي :

١- ان العلاقة بين الديمقراطية وبناء مشروع وطني عراقي، علاقة ممكنة، فيما لو تحققت ارادة سياسية واعدة وتصميم لتبني وتطبيق المنهج الديمقراطي، من قبل الطبقة الحاكمة.

٢- ان فكرة الاستبداد السياسي القائمة على انها نتاج الاستبداد الديني، فيها مغالطات كبيرة، فالعلاقة بين السياسة بمناخها الديمقراطي، والقوى السياسية التي تستقي اجنداتها من المنظومات الدينية، ايضا علاقة ممكنة، وهناك شواهد تاريخية وسياسية واجتماعية على ذلك، والعراق مؤهل لان يكون مجسدا لهذه العلاقة .

٣- ان الفكر العربي والاسلامي قابل للتحديث والتطوير ومسايرة ركب التطورات والتصورات الديمقراطية الجديدة، فكل التوجهات القومية والدينية والاثنية، ممكن ان تتصاهر وتتشارك في مشروع وطني فيما لو تموضعت ضمن اطر الوحدة بنسق التلازم مع التعددية، وهذا ينسحب على الواقع العراقي.

٤- تحقيق النصاب الوطني العراقي، مهمة صعبة مع حجم التحديات وضآلة الفرص، لكن تجاوز توصيف الفرقاء الى شركاء موحدين بسلوكياتهم وخطاباتهم، ليس شيئاً مستحيلا، فلابد من القبض على جمرة الوحدة والبناء، واحتواء الاستقطاب ومراعاة كل الاستحقاقات الوطنية، وان ينظروا الى الاخر الداخل والاخر الخارج بعين عراقية لا غير.

٥- ان الديمقراطية كما يقول مارك فلورباييه : ناقصة بشكل مستمر ولا يجب اعاقة البحث عن توسيعها مطلقا [٣٠]. وهذا يفسر ان لكل ديمقراطية وليدة وانتقالية عثرات، فعثرات الديمقراطية العراقية كبيرة، لكن هنالك ايادي ومشاريع غير بريئة تريد توسيع العثرات لإلغاء الديمقراطية نهائيا، ولابد من مواجهة هذه الايادي والمشاريع لتجاوز انحرافات وعثرات الاستقرار الديمقراطي في اطار الوحدة الوطنية العراقية، هنالك توجهات لتقسيم العراق عبر حجة الفدرالية، ونقول: قد تكون هناك مداخل دستورية وحجج قانونية وموضوعية للمطالبة بتقسيم العراق، لكن ضمن اطر النظام الاتحادي لا مشاريع دول غير مكتملة ابدا، ومن حق الجميع ان

[٣٠] - مارك فلورباييه، الرأسمالية ام الديمقراطية: خيار القرن الواحد والعشرين، ترجمة : عاطف المولى، ط١، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧، ص، ٤٣.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/406-422

تكون له طموحات ومن الواجب احترام هذه الطموحات، لكن اذا اردنا رفض واقصاء التقسيم فلنكمل نواقص الوحدة ونحافظ علي ما تبقى منها على الاقل.

٦- نحتاج ان نفكر بتكريس الديمقراطية الحقيقية، لا ديمقراطية مشوهة مصادرة طوائفيا او عشائريا او قوميا، هناك طموحات سياسية تريد تكريس استبداد لكل جهة تجاه الجهة الاخرى على حساب الفرز على الهويات مستغلين انفجار العنف وانتشاره تحت مبررات الارهاب والتصدي له، مخطئ من يظن ان الملف الامني مقدم على الملفات الاخرى، لايمكن الفصل بين الحريات وكرامة الانسان والمشاركة في القرار والتوزيع العادل للثروات الوطنية، واعطاء الحقوق للأقليات الاثنية والدينية والقومية عن الشرط الامني، ثمة تلازم شرطيَ بينهما، اذ انتفاء العوامل الاولى يزعزع الامن في اي دولة مهما كانت قبضتها حديدية [٣١] حيث على القوى السياسية العراقية ان تثبت انها تستطيع محاربة الارهاب، ومعالجة المعضلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولهذا لابد من الاصلاح والعدالة للخروج من بؤر اليأس وفقدان الامل، اذ لا تواجه الازمات والمخاوف، بمنهج اقلاق الاخرين، او محاربتهم عبر التدويل، لابد من ادراك حجم المخاطر التي تحاصر العراق داخليا وخارجيا وان المتضرر الوحيد هم كل العراقيون لا جهة دون اخرى، لابد الاقرار بوجود الاخر السياسي والاجتماعي، عبر احباط المشروعات التقسيمية والتحريضية.

التوصيات

١- دعم عملية التحول الديمقراطي في العراق سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، ونبذ التفكك والاحتماء بالهويات الفرعية وصولا للديمقراطية الناضجة.

٢- صياغة مشروع وطني جديد يقوم على الديمقراطية، عبر الاعتراف بوحدة الدولة وصيانة التعددية بكل تفرعاتها.

٣- تبني الية رعاية مؤتمر وطني تأسيسي، يركز على ضرورة تحقيق النصاب الوطني، ولابد من سؤال المرجعيات الدينية بهذا الامر لغرض رعايته، فهي الاقرب للواقع العراقي ولمقبوليتها الوطنية وقدرتها على التعبير الوطني الشامل.

٤- التركيز على المصالحة الفعلية بين المكونات العراقية، بالتأكيد على الفعاليات المشتركة الحرة لمكونات المجتمع الاساسية، واقرار قوانين التشكل الوطني من جديد.

٥- ارساء المؤسسات والعمليات الديمقراطية الى جانب المشاركة والتعددية، مع ضرورة التعامل في هذا الاطار مع المجموعات السياسية التي تستقي اجنداتها من المنظومات المبدئية والاخلاقية للدين والقومية.

٦- انه من الضروري ان نسعى للحوار مع هذه القوى المعتدلة خاصة حول تحديد علاقة الدولة بالمجتمع، والسياسة والدين والقومية، فالاعتدال

[٣١] - ريتا فرج، متلازمة التطرف والاستبداد عند العرب، جريدة السفير اللبنانية، العدد ، في ٢٠١٥/٥/١٥، ص ١٧.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/406-422

يمتلك فرصة للتطور ونيل اغلبية في البناء الديمقراطي الوسطي المعتدل.

٧- الخوض في قضية الديمقراطية عبر المؤسسات الفاعلة والمشاركة النشطة، وزيادة دور المجتمع والفرد في الضغط باتجاه دمقرطة النظام السياسي وعدم الاكتفاء بدور المراقب.

٨- التعامل مع الشراكة ومع الاتفاقيات السياسية كمقدمات ضرورية وملحة، بدلا من التعامل معها كنتيجة انتخابية مؤقتة لتشكيل حكومة او تشكيل تحالفات سياسية.

٩- تفعيل المجتمع المدني ومنظماته، ووسائل الاعلام، وقدرتها على صياغة علاقة جديدة، هي علاقة المواطنة الحقيقية.

١٠- الاستفادة من تجارب الدول والمنظمات الدولية التي قدمت امثلة ناجحة في تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، ولابد من استعادة الثقة بين الاطراف السياسية في الفعل السياسي والادائي عبر تحقيق التوازن العادل تحت تصور الشراكة التي يكون فيها الرابح فائزا لكن ليس بكل شيء والخاسر لا يخسر كل شيء، بل له نصيب ضمن اطر الاستحقاقات الوطنية.

١١- ينبغي ان تكون العلاقة بين فرقاء وشركاء مشروع بناء المشروع الوطني العراقي، قائمة على مغادرة سياسات التشفي والتطير فيما بينهم، ومغادرة الانفعال الى التفاعل فيما بينهم، ومغادرة المحاصصة بالتعيين والامتيازات وصولا الى التوازن بالتمثيل والمؤسسات، ومغادرة الشراكة بالامتيازات والغنائم الى المشاركة بالواجبات والمسؤوليات، وتغليب ثقافةالاستقالة عند عدم النجاح، على ثقافة الاستطالة في المناصب عند الفشل [٣٢].

المصادر

اولا : الكتب العربية والمترجمة

١- جورج طرابيشي، هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية،، بيروت، دار الساقي.

٢- جورج قرم، الفكر والسياسة في العالم العربي، ترجمة : حسن ولد المختار، فرنسا، دار لاديكوفرت للنشر، ٢٠١٥.

٣- عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، بغداد، سلسلة تصدر عن جريدة الصباح تعنى بشؤون الثقافة والفكر والادب، ٢٠٠٧

٤- عصام سليمان، الانظمة البرلمانية، بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة، ط١، بيروت، ٢٠١٠.

٥- مارك فلورباييه، الرأسمالية ام الديمقراطية: خيار القرن الواحد والعشرين، ترجمة : عاطف المولى، ط١، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧.

٦- منعم العمار، العراق واستحقاق المصير المقبل، بغداد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، ٢٠٠٤.

٧- هاني فحص واخرون، الاسلام المعاصر والديمقراطية، بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠٠٤.

[٣٢] - عامر حسن فياض، افكار مختصرة في قضايا سياسية معاصرة، مجلة قضايا سياسية، مصدر سابق، الافتتاحية، ص : ب.

DOI: 10.18018/URUK/016-9/406-422

ثانيا : المجلات

١- اريك جوفروا، عالمية الاسلام، الشريعة تؤسس لمبدأ الاختلاف في الرأي، مجلة النور، لندن، العدد ١٧٩، ٢٠٠٧.

٢- برهان غليون، دفاعا عن التعددية، مجلة النور، لندن، العدد ١٧٩، ٢٠٠٧.

٣- هاني فحص، مقومات الربيع العراقي مجلة الاسبوعية، بغداد، مؤسسة خندان للنشر، العدد ٢٥٠، كانون الاول ٢٠١٢.

٤- رضا محمد حرب، العراق ما بعد دولة البغدادي، لاعب جيوستراتيجي وشراكة متكافئة، مجلة ابحاث استراتيجية، بغداد، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد٩، ايار ٢٠١٥.

٥- شيماء تركان ومنعم العمار ،العراق وخطة اوباما " دراسة في حيثيات الاداء الخفي، ، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العددان ٣٩-٤٠. ٢٠١٥.

٦- ياسين النصير، يتعين عليك ان تحسب لي حسابا، مجلة المشهد ، بغداد، العدد٢٥، ٢٠١٠.

ثالثا : الصحف

١- جابر حبيب جابر، موحدون لكن بالشعارات فقط، جريدة الشرق الاوسط، لندن، العدد ١١٩١٢، ملحق رأي، ٢٠١١

٢- ريتا فرج، متلازمة التطرف والاستبداد عند العرب، جريدة السفير اللبنانية، العدد ، في ٢٠١٥/٥/١٥.

٣- غيدو فيسترفيلي، الاسلام السياسي والديمقراطية، جريدة الاتحاد الامارتية، ٢٠١٢/١/١٦.

٤- محمد محفوظ، التعددية والوحدة ..اية علاقة، جريدة الرياض السعودية، صفحة مقالات اليوم، في ٢٠١١/١٢/١٢.

٥- هاني فحص، العراق سنيا او شيعيا بين الدين والوحدة والتعدد، جريدة السفير اللبنانية، العدد ، ١٢١٢٠، في ٢٠١٢/٢/٢٨.

٦- هاني فحص، مكاشفة او عيدية للعراقيين، جريدة السفير اللبنانية، العدد ١١٩٨٤ ، في ٢٠١١/٩/١٢.

رابعا :. الانترنيت

١- السيد ولد اباه، انحرافات الديمقراطية، موقع الجنوب، مقالة على الشبكة العنكبوتية، http://eljanoub.com.٢٠١٣/٧/٢٤